

## زيادة الرواتب توجه نحو البناء

يوسف أبا الخيل



■ لا شك بأن الأمر الملكي الكريم الذي قضى بزيادة رواتب موظفي الدولة في القطاعين المدني والعسكري بنسبة خمسة عشر في المائة جاء ليؤكد النهج الذي خطه الملك عبدالله بن عبدالعزيز بصفته رجل الإصلاح البارز يشارك الشعب في الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي الذي تمر به المملكة بمقابلة ما هم بحاجة إليه من تحسين ظروفهم المعيشية، وذلك بالتزامن مع ما قضى به الأمر الملكي من تخصيص جزء كبير من فائض الميزانية للصرف على قطاع الخدمات ذلك القطاع الصديق بحياة المواطن اليومية.

ومن طلائف الأمر الملكي أنه أتى مراعيًا لفئة معينة من الموظفين المدنيين والعسكريين بصرف مرتب شهر إضافي لهم إضافة إلى حقهم في الزيادة المقررة لأنهم يمثلون الشريحة الأصغر من بين موظفي الدولة الذين كانوا يأملون الحاجة للنظر في وضعهم، ليأتي ما قضى به الأمر الملكي وفقًا لتطلعاتهم وتطلعات أسرهم من مكرمات هذا الرجل الشهم الكريم.

ومراعاة لأحوال فئة أخرى تعيش على نفقات الضمان الاجتماعي فقد ضمن الأمر أيضاً زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة بنسبة تصل إلى حوالي ٧٥٪ وهي نسبة كبيرة تم تكن تقع ضمن سقف توقعات أولئك المستفيدين، كذلك فإن مما يلفت النظر في سياق الدولة نحو زيادة الرضاية للمواطن ما قضى به الأمر الملكي بالتركيز على الإيفاق على القطاعات التي تمثل البنية الأساسية التحتية للشعب، وذلك بتخصيص ما مقداره ثلاثون ألف مليون ريال من فائض إيرادات السنة المالية الحالية لقطاعات المياه والكهرباء والتعليم والصحة، لتنفيذ مرحلة أخرى من مراحل البرنامج الإضافي المتوجّه نحو الاستفادة من فوائض السنوات المالية، والذي بدأت خطوته الأولى في العام المالي الماضي للصرف على برامج الخدمات ذات الصلة المباشرة بحياة المواطن اليومية، وهو ما يتجلى بتحديد القطاعات التي ستستفيد من تخصيص المرحلة الثانية من ذلك البرنامج الطموح، حيث قضى الأمر الملكي بأن تكون قطاعات المياه والصرف الصحي، والمياه والكهرباء، وتعليم المياه والصحة، ومباني مراكز الرعاية الصحية الأولية بوزارة التربية والتعليم، والطرق بوزارة النقل، والمباني المدرسية بوزارة التربية والتعليم، والبنفلة وتصريف السيول بوزارة الشؤون البلدية والقروية، ومباني الجامعات والكليات الجديدة بوزارة التعليم العالي، ومشاريع مباني التعليم الفني والتدريب المهني، هي المستفيدة حصرياً من مبلغ الثلاثين ألف مليون ريال من التخصيص الجديد من برنامج الاستفادة من فوائض الميزانية ..

وبإتقاء نظرة عجلية على تلك القطاعات المحددة بالقرار نجد أنها تتولى جانباً أساسياً ومهماً من حياة المواطن اليومية التي لا غنى له عن خدماتها، فمثلاً ستجد أن معظم مباني مراكز الرعاية الصحية الأولية مستأجر من قبل

مواطنين صمموا في الأساس لتكون مساكن خاصة لهم، مما يعني أنها لم تصمم أساساً لتقديم خدمة الرعاية الأولية بالكيفية التي حدتها مواصفات تلك الخدمة، وعندما تتجه الجهود لبرمجتها التمويل المباشر نحو إنشاء مراكز رعاية أولية مصممة أساساً لتقديم تلك الخدمة، فذلك لا يعني إلا توجهاً طموحاً يعي تماماً ما يملحه تقديم الخدمة الطبية في مستواها الأول - وهو الأساس في برامج الصحة العامة في الدول المتقدمة - في مبانٍ لم تصمم أساساً لهذا الغرض، مما لا يني بالجهود الضخمة - مالياً وإدارياً - التي تبذلها الدولة في تقديم الخدمة الطبية للمواطن، ومثل ما هو الأمر بالنسبة لمراكز الرعاية الصحية الأولية، فإن مشكلة المباني المستأجرة في مدارس وزارة التربية والتعليم وبعض الكليات التابعة لوزارة التعليم العالي والتي هي أيضاً بطبيعة تصميمها ليست ملائمة للبيئة التعليمية لا تزال قائمة، مما ينعكس سلباً على تحصيل الطالب الذي لا يمكن أن يتدرج في سلك تعليم متطور ووديس في مبنى صمم أساساً لسكن عائلتي!! ولذا فقد تبني البرنامج الإضافي لتحسين وتطوير الخدمات هذه المعضلة بتخصيص أربعة آلاف مليون لها إضافة إلى ما اعتمد لها أساساً في ميزانية هذه السنة وما سيتكولها من سنوات مالية لاحقة مما يجعل الأمل كبيراً بأن لا يمر وقت طويل إلا والمراكز الصحية (مستوصفات ومستشفيات) والمراكز التعليمية بكافة مراحلها قد استكملت مبانيها الحكومية مما يجعلها قادرة على الوفاء بمطالباتها بكفاءة وفعالية ووفقاً لتطلعات اقتضادات التعليم والصحة، أما قطاع المياه والكهرباء وهو القطاع الذي ينتفضه المواطن على مدار الساعة فقد خصص له ما نسبته ٢٢٪ من المبلغ المخصص لتلك القطاعات في هذه المرحلة، وهذه التخصيصات الحدمية، بالإضافة إلى ما تم تخصيصه لقطاعات الإسكان والتسليف والتنمية الصناعية تعطي مؤشراً رافداً لما تضمنه الدولة من خطط نحو توظيف الفوائض بما يحقق أعلى نسبة متوقعة لرفاهية المواطن وتحسين ظروف معيشته لتتزامن من تلك الرضاية لتلك القطاعات مع زيادة مرتبات الموظفين بما يعطي تكاملاً رافعاً لمنظومة التحديد الاقتصادي بأخذها بالإعتبار تحسين الظروف المعيشية اليومية للمواطن كزماماً مع التوجه نحو تطوير واستكمال البنية التحتية التي تأتي في أوليات سلم اهتمام ذلك المواطن، على أن الإضاءة تبقى موصولة بالقدرة الرائدة من وأو مسؤولية إعداده وتنفيذ برنامج زيادة المرتبات بإتباعهم عن برائن البيروقراطية المعيقة، وذلك بالنجاح ما وكل الأهم من أمر بوكت قياس رافع يبدل ويلا شك على القرارات الإدارية المميزة لإنسان هذا الوطن متى ما توفرت الدعايم وصلحت التواقي وتجمست النفوس نداء الإخلاص وهي صفات لا موجودة في كل إنسان يستظل ويتفانياً بظلال هذا الوطن المعطاء.

المصدر : الرياض

التاريخ : 25-08-2005 العدد : 13576

الصفحات : 8 المسلسل : 39

يتنفس الوقت فلم يكن برنامج الاستفادة من فائض الميزانية ليتسنى في زخم توجهه نحو رفاهية المواطن جانباً أساسياً وداعماً لتلك الزخم، وأعني به توجيه جانب من تلك الجهود إلى ما يتغل اقتصادنا الوطني المتمثل في قضية الدين العام، لذلك فقد قضى الأمر الملكي بأن يتم تخصيص ما يتبقى من فائض الميزانية بعد استقطاع ما خصص للمرحلة الثانية من برنامج الاستفادة من الفائض لتسديد جزء من ذلك الدين، وهذه السياسة مع ما يتوقع مما سيسندهما من التوجه نحو ضغط التفتحات الحكومية في جوانب أخرى ستؤدي ولا شك إلى الاستمرار في برامج التنمية الطموحة ويتنفس الوقت تقليص عبء الدين العام الذي سينعكس ولا شك نحو زيادة فاعلية أداء الاقتصاد الوطني.

على أننا إن نسينا شيئاً فيجب أن لا ننسى أن تتفاعل مع دعوة الدكتور غازي القصيبي لمؤسسات وشركات القطاع الخاص بأن يكون لها نصيب من دفع قطار الرفاهية الذي رفع شعاره الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، وذلك باتخاذ خطوة شجاعة نحو رفع مرتبات منسوبيها بما يتلاءم والخطرة التي كانت خلف مبررات زيادة مرتبات موظفي القطاع العام، أما المطلب الذي لا إخال أي مواطن إلا وهو يود إيصاله بنفسه إلى من بيده ختام زمامه، فهو موجه إلى وزارة التجارة والصناعة بأن تقوم بما يلزمها نحو مراقبة الأسعار في الفترة التالية لرفع المرتبات حتى تكون الزيادة قيمة مضافة في الدخل الحقيقي للمواطن بدل أن تكون مجرد إضافة نقدية.

abakheil@alriyadh.com